«الأمناء» تنشر نص رسالة فريق الخبراء المعني باليمن الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (الحلقة الثالثة):

شبكة حوثية واسعة تشارك في القمع السياسي تحت ستار (الحد من البغاء)

يتم اختيار (الزينبيات) من أسر هاشمية كجهاز استخباراتي موجه نحو النساء

وثقنا انتهاكات (الزينبيات) مثل تيسير الاغتصاب في السجون السرية والاعتداء الجنسي والنهب والضرب والتعذيب

«الأمناء» قسم التقارير:

تواصل «الأمناء» نشر رسالة فريق الخبراء المعني باليمن التي حصلت عليها، والمؤرخة في 27 كانون الثاني/يناير 2020م، والموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن.

وبعد أن تحدثنا في الحلقة الثانية عن عدم رد الحوثيين على أي رسالة رسمية موجهة لهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير من قبل فريق الخبراء المعني باليمن، بالإضافة إلى لقاء فريق الخبراء المعني باليمن في عدن بمسؤولين من حكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، إلى جانب ذلك، تحدثنا عن نزاعات اليمن الكثيرة والمترابطة والتي لا يمكن الفصل بينها بتقسيم واضح يميز بين الجهات الفاعلة الخارجية والداخلية.

وسنتحدث اليوم عن تفاصيل مهمة جاءت في تقرير الفريق الأممي، حيث يقول فريق الخبراء المعني باليمن في رسالتهم عن قتال الحوثيين مع حكومة اليمن: «باستثناء الزحف الكبير للقوات التابعة لتحالف دعم الشرعية في اليمن في اتجاه الحديدة في أواخر عام 2018م، لم تتغير كثيرا الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون. ففي عام 2019م، ظلت خطوط الجبهة ثابتة، بينما كرس الحوثيون معظم جهودهم العسكرية للمملكة العربية السعودية. واستمر التحالف في دعم حكومة اليمن في كفاحها ضد الحوثيين، بهدف معلن يتمثل في إعادة السلطة لحكومة اليمن".

هياكل استخباراتية حوثية

وأضافوا: «وفي حين يستمر تدهور القدرات العسكرية لحكومة اليمن، وطّد الحوثيون السيطرة على قواتهم وعلى القبائل الشمالية. ويظهر الحوثيون قوة قتالية موحدة قادرة على قمع المعارضة بطريقة وحشية. وهذه السلطة الكبيرة للحوثيين تعزى جزئيا إلى هياكلهم الاستخباراتية الراسخة، التي تشمل جهاز الأمن الوقائي، ومكتبًا للأمن والاستخبارات، وجهاز الزينبيات، ويرد وصف هذه الأجهزة بالتالي:

جهاز الأمن الوقائي: وهو أكثر أجهزة المخابرات نفوذا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وقد برز بعد وفاة علي عبد الله صالح ((YEi.003 ويعمل هذا الجهاز خارج هياكل (الدولة) ويقدم تقاريره إلى عبد الملك الحوثي (YEi.004))، وتقود هذا الجهاز إحدى أقوى الشخصيات الحوثية، وينصب تركيز جهاز الأمن الوقائي على رصد حركة الحوثيين وحمايتها من التسلل. ومن مسؤولياته الأخرى استعراض التقارير المقدمة من المشرفين الحوثيين؛ وكفالة عدم فرار المقاتلين من الجبهة أو إزالة الأسلحة منها؛ والتدخل في حالة حدوث اشتباكات في أوساط المقاتلين الحوثيين؛ واعتقال واحتجاز المسؤولين الحوثيين الضالعين في أعمال تخريبية. وقد أجرى الفريق مقابلة مع امرأة حرمها من حريتها وتحرش بها جنسيا ضابط كشف أنه ينتمي إلى جهاز الأمن الوقائي لاحتجاجها على الحوثيين.

مكتب الأمن والاستخبارات: في أكبر عملية لإعادة تنظيم وكالات الاستخبارات منذ أن سيطر الحوثيون على صنعاء، تم في آب/أغسطس 2019 دمج مكتب الأمن القومي ومكتب الأمن السياسي في مكتب جديد للأمن والاستخبارات. وتكمن مهمة هذا المكتب في البحث خارج حركة الحوثيين عن تهديدات محتملة، ووأدت عملية إعادة التنظيم هذه إلى تفكيك الشبكتين الهامتين اللتين تعودان إلى عهد على عبدالله صالح واللتين ورد ذكرهما أعلاه وإلى تصفية بعض مسؤولي الاستخبارات. وتلقى الفريق تقارير عن اعتقالات عديدة لمسؤولين في مكتب الأمن القومي. ويعد مطلق عامر المراني (المعروف أيضا باسم أبو عماد)، الذي كان نائب رئيس مكتب الأمن القومي، موضع اهتمام الفريق لمشاركته في عمليات لعرقلة إيصال المساعدة الإنسانية. ويشغل عبد الحكيم الخيواني، نائب وزير الداخلية السابق، منصب مدير مكتب الأمن والاستخبارات، وعين عبدالقادر الشامي، الرئيس السابق لمكتب الأمن السياسي، نائبا لمدير المكتب.

الزينبيات: تشكل الزينبيات، اللائي يتم اختيار معظمهن من أسر هاشمية، جهازا استخباراتيا موجها نحو النساء. وتشمل مسؤوليات الزينبيات تفتيش النساء والمنازل، وتلقين النساء أفكار الجماعة، وحفظ النظام في سجون النساء. وقد وثق الفريق انتهاكات ارتكبتها الزينبيات، تشمل الاعتقال والاحتجاز التعسفي للنساء، والنهب، والاعتداء الجنسي، والضرب، والتعذيب، وتيسير الاغتصاب في مراكز الاحتجاز السرية، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الحوثيون تعيين منتسبين منذ أمد طويل في مناصب عسكرية ومدنية رئيسية، ومن ذلك تعيينهم عبدالكريم أمير الدين الحوثي، عم عبدالملك الحوثي، وزيرا للداخلية. كما عينوا عبدالمحسن عبد الله قاسم طاووس، أولا بصفته رئيسا للهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث ثم أمينا عاما للمجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي. وكان طاووس مشرفا عاما في ذمار وكان عضوا بارزا في الحركة منذ عام 2004. ولدينا مرافق فيها تعيينات أخرى رفيعة المستوى".

قمع الحوثيين للمعارضة

وتابع الفريق في رسالته: «أحد الأسباب الرئيسية لبقاء الحوثيين موحدين هو قمعهم للمعارضة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وفي عام 2019م، شمل هذا القمع معارضة القبائل ومعارضة الناشطات السياسيات".

واستطردوا: «وقد قمع الحوثيون المعارضة القبلية، حيث في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير، وآذار/مارس 2019م، اشتبك الحوثيون مع بعض قبائل حجور في حجة، وأسفر ذلك عن استخدام أسلحة ثقيلة في مناطق مدنية، وعن تدمير منازل، وعن إلحاق خسائر فادحة بالقبائل، وعن عمليات احتجاز. وخلال المواجهة، قدم التحالف أسلحة وإمدادات إلى القبائل، وساعد بغارات جوية. وبعد حصار دام شهرين، انتصر الحوثيون على القبائل في 10 آذار/ مارس 2019م. وشهدت الأيام التي تلت نزوحا كبيرا للمدنيين، وعمليات احتجاز واسعة النطاق، وبعض عمليات القتل خارج نطاق القضاء. ومثلت هذه المواجهة أبرز حادث لمعارضة الحوثيين في عام 2019م داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم. وأبلغ أيضا عن اشتباكات أخرى وعن عمليات قتل لزعماء قبائل في عمران".

وأكملوا: «وأيضا قمع النساء في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين، والتي تستهدف النساء بشكل مباشر وغير مباشر عندما يكن، أو يعتبر أنهن يشكلن، تهديدا لحكم الحوثيين. وقد وثق الفريق نمط قمع متزايد للنساء. وفي الحالات التي وثقها الفريق ومجموعها أحد عشر حالة، تعرضت النساء للاعتقال، والاحتجاز، والضرب، والتعذيب و/أو الاعتداء الجنسي بسبب انتماءاتهن السياسية أو مشاركتهن في أنشطة سياسية أو احتجاجات عامة. وتم تهديد هؤلاء النساء بتوجيه تهمة البغاء أو تهمة الجريمة المنظمة إليهن في حال استمرارهن في القيام بأنشطة ضد الحوثيين. وكما بيّن في العديد من قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار 2467 (2019)، فإن القمع المتزايد للنساء اللائي يعربن عن آراء سياسية أو يشاركن في مظاهرات يؤثر على قدرتهن على المشاركة في الجهود وعمليات صنع القرار المتعلقة بتسوية النزاعات".

وأضافوا: «ويحقق الفريق في اشتراك مدير إدارة البحث الجنائي في صنعاء، سلطان زابن، فيما يتصل بتعذيب ناشطة سياسية في موقع تم تحديده. وكشف الفريق وجود شبكة واسعة تشارك في القمع السياسي تحت ستار الحد من البغاء. ويحقق الفريق أيضا في اشتراك عبد الحكيم الخيواني، الذي أكد علنا العلاقة القوية القائمة بين وزارة الداخلية والنيابة العامة والسلطات القانونية في الاضطلاع بعمليات الاعتقال والاحتجاز هذه".

ويرى الفريق أن القمع الوحشي للمعارضة القبلية والمعارضة السياسية قد يشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في اليمن، وأن من يشاركون في أنشطة قمعية قد تنطبق عليهم معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات".

تغييرات الوضع العسكري

وتحدث فريق الخبراء المعني باليمن في رسالتهم عن تغييرات الوضع العسكري في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الشرعية، وتحالف دعم الشرعية في اليمن.

وقالوا: "خلال عام 2019، قلصت الإمارات العربية المتحدة كثيرا عديد قواتها في إطار عملية إعادة انتشار نفذت على مرحلتين. وشملت المرحلة الأولى تخفيضا كبيرا لعديدها في حزيران/يونيو وتموز/يوليو إذ خفضته من بضعة آلاف إلى بضع مئات من الجنود، لكنها أبقت على بعض الجنود لدعم القوات المسلحة التي كان البلد دربها وجهزها في الفترة ما بين 2015م و 2019م. أما المرحلة الثانية فنفذت في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، حيث تركت وجودا أدنى لقوات الإمارات العربية المتحدة في المخا، وعدن، وبلحاف، والريان، وسقطرى. وأجري هذا التخفيض إلى جانب التخفيض الكبير للقوات السودانية بعيد إنشاء النظام الجديد في الخرطوم. وتم انسحاب الإمارات العربية المتحدة من عدن بتسليم قاعدتها في البريقة إلى قوات المملكة العربية السعودية عقب التوقيع على اتفاق الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر 2019م".